الأمم المتحدة

A/79/880

الجمعية العامة

Distr.: General
22 April 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البندان 26 و 126 من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم إعلان طشقند بشأن العمل البرلماني من أجل التنمية الاجتماعية والعدالة (انظر المرفق)، الذي اعتُمد في 9 نيسان/أبريل 2025 في أعقاب الدورة 150 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في طشقند، أوزبكستان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين 26 و 126 من جدول الأعمال.

(توقيع) أولوغبيك **لاباسوف**

الممثل الدائم

120525 070525 25-06524 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 21 نيسان/أبريل 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

إعلان طشقند بشأن العمل البرلماني من أجل التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

أقرته جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها 150 (طشقند، 9 نيسان/أبريل 2025)

نحن، أعضاء البرلمان المشاركين في الدورة 150 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في طشقند، قد قيّمنا التنمية الاجتماعية في بلداننا من خلال النظر في مكوناتها الرئيسية الثلاثة، كما حددتها الأمم المتحدة وهي: الحد من الفقر، وتوليد فرص العمل، والتماسك الاجتماعي. ولم يؤتِ برنامجُ العمل العالمي المتعلق بالتنمية الاجتماعية، الذي اعتمدته الحكومات قبل 30 عاماً في مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن، ثمارَه إلا جزئياً، وظهرت تحديات جديدة تهدد بتآكل النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا، مما أدى إلى تراجعنا على جبهات عديدة.

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في قطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، حان الوقت لوضع التنمية الاجتماعية في صميم جهودنا كمشرِّعين وممثلين للشعوب. وسيساعد ذلك أيضًا على النهوض بأهداف التنمية المستدامة المتأخرة، ولا سيما الأهداف 1 إلى 5 (القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) من أهداف التنمية المستدامة.

وتَضعُف في كل مكان في العالم تقريبًا – بدرجات متفاوتة – الروابط الاجتماعية. وترسخت عقلية "نحن ضدهم" في السياسة والإعلام والمجتمعات بشكل عام، وتراجعت الثقة في الحكومة والمؤسسات العامة إلى أدنى مستوياتها، وتتعرض شبكات الأمان الاجتماعي، مثل التأمين ضد البطالة وخطط معاشات التقاعد، إن وجدت أصلاً، لضغوط متزايدة.

والبلايين من الناس يعيشون حياتهم اليومية على النزر القليل. ويكون العمل غالبًا، عندما يكون متاحًا، غير مستقر أو مقابل أجور زهيدة. ولا يزال العمل غير الرسمي منتشرًا. والنساء والشباب والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة والعمال المسِنّون والشعوب الأصلية والفئات المهمشة هم الأكثر عرضة لمختلف أشكال التمييز التي تعيقهم في المجتمع. وهناك عدد كبير جدًا من الأشخاص يفتقرون إلى السكن اللائق أو هم بلا مأوى على الإطلاق. وتكافح الأسر بسبب الأولويات المتضاربة، وسوء الخدمات العامة مثل رعاية الأطفال، وانعدام دعم الدخل للفئات الأكثر ضعفاً. ويتجه الجوع وسوء التغذية، اللذان لم يُدحرا حقاً على الإطلاق، نحو الارتفاع مرة أخرى.

وترسخت أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة. وتعود الفوائد الاقتصادية للتكنولوجيات الجديدة على المنتجين في المقام الأول وعلى العمال والمستهلكين بدرجة أقل بكثير. وفي العديد من البلدان، يُترك السكان المسنون في العديد من البلدان ليدبروا أمرهم بأنفسهم، دون تقديم ما يكفي من الدعم ليستمتعوا بحياة مُرضية. ونشأ عالم جديد شجاع من وسائل التواصل الاجتماعي والمنتجات الرقمية أدى، رغم تسهيله العديد من المهام، إلى ظهور أشكال جديدة من العزلة الاجتماعية والاغتراب.

وسيتطلب استمرار الوفاء لرؤية كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية إعادة ضبط للسياسات من أجل تحقيق توازن أنسب بين احتياجات السوق واحتياجات الناس. فالتنمية الاجتماعية لا تطرأ تلقائيًا، بل تتطلب جهدًا مدروسًا، بدءًا من مستوى المجتمعات المحلية وصولا إلى المستوى الحكومي، وطنيًّا وعالميًّا، من خلال النظام المتعدد الأطراف الذي تقوده الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين الحكومات وشعوبها يهدف إلى إعمال جميع حقوق الإنسان ويجمع الناس معًا متضامنين مع بعضهم البعض. وينبغي أن يكون تمكين المرأة في صميم هذا العقد الجديد، وهو شرط أساسي لجميع جوانب التنمية الاجتماعية.

وفي حين ندرك أن التنمية الاجتماعية تتطلب نهجًا متعدد الجوانب، ومزيجًا من الإصلاحات السياسية التي يحتاج كل بلد إلى تحديدها بنفسه، فنحن نتفق على "القواعد" الثلاث العريضة التالية لتوجيه عملنا في المستقبل: الاستثمار في البشر، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد، وتقوية المؤسسات.

الاستثمار في البشر

تتعلق التنمية الاجتماعية بالبشر، والبشر أهم مورد لدينا لجعل هذا العالم مكاناً أفضل. فالاستثمار في البشر – أي في تعليمهم ورعايتهم الصحية وبيئتهم، وكذلك مهاراتهم، وتمكينهم من التوادِّ كمجتمع، أو بدء عمل تجاري أو العثور على وظيفة لائقة – هو شرط أساسي للتقدم الاجتماعي. والرعاية الصحية والتعليم، على وجه الخصوص، ضروريان لكي يتسنى للناس في جميع مراحل الحياة، من الطفولة المبكرة إلى كِبر السن، أن يزدهروا وأن يعيشوا أكثر حياة مُرضية ممكنة.

ولذلك، نتعهد بالعمل على ما يلي:

- جعل التغطية الصحية شاملة، لا سيما من خلال زيادة الاستثمار في الرعاية الأولية من أجل الوقاية، وجعل الرعاية في متناول جميع فئات أصحاب الدخل، وخصوصا من خلال النظم العامة ومقدمي خدمات من القطاع الخاص لا يستهدفون الربح، وعن طريق ضمان مراعاة احتياجات الرعاية الطويلة الأجل للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن على النحو الواجب.
- توسيع نطاق فرص التعليم للجميع، من خلال النُهج الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، مع التركيز على التعلم مدى الحياة، والتربية المدنية والتفكير النقدي، والتركيز على الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب، بما في ذلك النساء والفتيات، فضلاً عن المهاجرين الجدد والعاطلين عن العمل والأقليات.
- الاستثمار في حماية البيئة، بما في ذلك منع التلوث وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب الاحترار المناخي، وجميعها يقوض رفاه البشرية.
- منح أولوية رئيسية لدعم المبادرات التطلعية في السياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ وتيسير الانتقال إلى الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء.
- زيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية الشاملة، مثل نظم البطالة والمعاشات التقاعدية للقطاع العام، لانتشال الناس من الفقر إلى الرخاء والتأكد من عدم ترك أحد خلف الركب.
- اعتماد نهج مراعٍ للطفل في الحماية الاجتماعية، وهو جزء لا يتجزأ من إنهاء العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله، بما في ذلك عمل الأطفال وزواج الأطفال والاستغلال الجنسي والتهريب والتجنيد من قبل الجماعات الإجرامية والمسلحة.

- صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية لجعل السكن ميسور التكلفة للجميع وحقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الإسكان العام والإسكان التعاوني ودعم الإيجار للأشخاص الأشد احتياجا.

- دعم المرافق ذات النفع العام مثل المكتبات والمتاحف ومراكز الأداء وغيرها من أماكن الحياة الفكرية التي تساعد على تغذية الذكاء البشري.

- تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية، وكذلك بين الفقراء والأشخاص الأكثر ثراءً، وتوسيع نطاق الحصول على فرص توليد الدخل والشبكات الاجتماعية.

- مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، وكذلك العنف بجميع أشكاله، التي تمنع الناس من الازدهار وتقوض الوئام الاجتماعي.

- اعتماد نهج مراعٍ للأسرة في جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك دعم إجازة الأبوين، ورعاية الأطفال بتكلفة ميسورة، وتحسين التوازن بين العمل والحياة الشخصية للجميع.

إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد

يتطلب تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وضع سياسات اقتصادية تعود بالنفع على جميع الناس وبناء قدراتهم وتوفير احتياجاتهم، بما يتيح لكل شخص فرصة للنجاح. وتوزَّع اليوم داخل الدول وفيما بينها المنافعُ الاقتصادية بشكل غير متساوٍ وفي كثير من الأحيان بشكل غير عادل. ولا يشكل تفشي عدم المساواة مجرد مرض اجتماعي؛ بل هو حجر عثرة جوهري أمام التنمية الاقتصادية، حيث يتناقص عدد الأشخاص القادرين على المشاركة كمنتجين ومستهلكين. ويجب أن تكون السياسات المالية والنقدية أكثر تركيزًا على خلق فرص عمل جيدة، بما في ذلك من خلال تنمية المشاريع، وعلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال إشراك جميع الناس، ولا سيما النساء والشباب، في عملية اتخاذ القرار.

ولذلك، نتعهد بالعمل على ما يلي:

- وضع مؤشرات جديدة للتقدم الاقتصادي ترتبط ارتباطا مباشرا بقدر أكبر برفاه البشر وسعادتهم وتماسكهم الاجتماعي، كوسيلة لإكمال المؤشر الرئيسي لإجمالي الناتج المحلي، الذي يتجاهل التكاليف الاجتماعية والبيئية للنمو الاقتصادي.

- مكافحة التهرب من دفع الضريبة وتحسين تحصيل الضرائب وفقًا لمبدأ التدرُّج، وتحويل عبء الضرائب على أولئك الذين يستطيعون تحمله أكثر من غيرهم على أساس دخلهم وثرواتهم، مع التركيز بشكل خاص على الشركات المتعددة الجنسيات.

- إعادة تخصيص الميزانيات نحو البرامج الاجتماعية للصحة والتعليم، وكذلك نحو البنى التحتية العمومية، بما في ذلك خفض دعم الوقود الأحفوري وخفض الإنفاق العسكري.

- سنّ قوانين المنافسة للحد من الاحتكارات واحتكارات القلة، كوسيلة لتوسيع نطاق نفاذ صغار المنتجين إلى السوق ومنع التلاعب بالأسعار.

- تنظيم القطاع المالي للحد من المضاربات الضارة وحماية المستهلكين وإعادة توجيه الأصول نحو المزيد من الإنتاج ذي القيمة المضافة.

- تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي هي أقل عرضة للتحول إلى شركات غير محلية، لا سيما من خلال تيسير الحصول على الائتمان وتنمية المهارات المهنية.

- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية وجمعيات المعونة المتبادلة، التي تساعد على تقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز المصالح المشتركة بين رواد الأعمال والعمال والمستهلكين.

- التمسك بحقوق العمال وفقاً للاتفاقيات الدولية، لا سيما من خلال حماية الحق في التفاوض الجماعي، عن طريق حظر جميع أشكال عمل الأطفال والعمل القسري، فضلاً عن استغلال العمال المهاجرين.

- سد الفجوة في الأجور بين الجنسين وتعزيز الحماية الاجتماعية للأعمال في مجال الرعاية، التي تقوم النساء بمعظمها، والقضاء على التمييز في التوظيف ضد النساء والأقليات.

- سن قوانين تمنح المرأة الحق في تملك الأراضي أو وراثة الممتلكات أو اقتراض الأموال، وتضمن حق المرأة في العمل على قدم المساواة مع الرجل.

- دعم الحوار الاجتماعي فيما بين العمال والمنتجين والمستهلكين، وتوسيع دورهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، من مجالس إدارة الشركات إلى الهيئات التنظيمية الوطنية.

- وضع نظم دعم الدخل لمساعدة العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الابتكار التكنولوجي الواسع النطاق، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

- دعم الانتقال من ترتيبات العمل غير الرسمية إلى ترتيبات العمل الرسمية التي تخضع للضرائب وتوفر الاستحقاقات الاجتماعية مثل التأمين ضد البطالة والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية لكبار السن.

تقوية المؤسسات

المؤسسات هي اللُحمة التي تُبقي على تماسك المجتمعات بل والمجتمع العالمي بأسره. وهي لا تشمل فقط المؤسسات الحكومية، بما في ذلك البرلمانات، على المستويين الوطني ودون الوطني وعلى مستوى البلديات، بل تشمل أيضًا الهيئات التنظيمية والإدارات العامة والمؤسسات الإعلامية التي تلبي احتياجات الناس بطرق متعددة. وعلى الصعيد العالمي، هناك حاجة إلى منظمات متعددة الأطراف، مثل المؤسسات المالية الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظومة الأمم المتحدة ككل، لدعم بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية في جميع البلدان. فكلما قلت ثقة الناس في المؤسسات التي من المفترض أن ترشدهم وتحميهم، زاد احتمال أن يدبروا أمورهم بأنفسهم بمعزل عن بعضهم البعض، مما يقوض التماسك الاجتماعي ويجعل تحقيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق أكثر صعوبة.

ولذلك، نتعهد بالعمل على ما يلي:

- تعزيز الدور التشريعي والمساءلة لبرلماناتنا كشرط ضروري لإصلاحات الحوكمة في جميع المجالات.

- زيادة تمثيل النساء والشباب في البرلمانات وجميع الهيئات المقرِّرة الرئيسية الأخرى، بما يتناسب مع أعدادهم في المجتمع.

- إشراك النساء والشباب بنشاط في عمل وقيادة البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

- وضع قواعد وعمليات لجعل جميع المؤسسات العامة أكثر انفتاحًا على الإسهامات الخارجية من المواطنين والمستهلكين والعمال والمنتجين، وكذلك من المجتمع المدني بشكل عام.
- تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية، لا سيما الإدارات العامة، لتوفير خدمات عالية الجودة للجميع.
- إتاحة الوصول بسهولة إلى المعلومات الحكومية التي رُفعت عنها السرية للأشخاص ومجموعات الدعوة والمجتمعات المحلية، لحماية حقوقهم ولإخضاع الحكومات للمساءلة.
- مكافحة الفساد على جميع المستويات في السياسة والإدارات العامة والقطاع الخاص.
- الحد من تأثير الجماعات ذات النفوذ في تمويل الانتخابات واتخاذ خطوات لمنع التزوير الانتخابي.
- ضمان إرساء عملية ميزنة أكثر انفتاحًا وشفافية يمكن للمواطنين والمجموعات المشاركة فيها، وتعزيز ميزانيات المواطنين كأداة للمشاركة العامة لضمان ثقة الجمهور.
- وضع ميزنة مراعية للمنظور الجنساني على جميع مستويات الحكومة، من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي.
- تشجيع مشاركة المواطنين والمستهلكين والمنتجين والعمال في الهيئات التنظيمية للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، كوسيلة لتقليل الخطر الاجتماعي لهذه التكنولوجيات.
- ضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وتطوير أطر قانونية مبتكرة لتنظيم هذا المجال السريع التطور بصورة فعالة.
- تهيئة بيئة مؤاتية للمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الثقافية للمساعدة في تعزيز قدرات الناس على التفكير النقدي في المعلومات التي يتلقونها في المجال العام، مما سيساعد في الحد من الآثار الاجتماعية للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.
- تعزيز السلطة القضائية بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحقيق العدالة بنزاهة وفي الوقت المناسب، ودعم سيادة القانون.
- تعزيز الهيكل المالي الدولي وإصلاحه لتحرير الموارد للإنفاق الاجتماعي للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال تخفيف عبء الدين وتقديم مساعدات أكثر فعالية.
- دعم إصلاحات النظام المتعدد الأطراف لتمكينه من تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية الاجتماعية إلى جانب الالتزامات العالمية الأخرى من أجل السلام والتنمية.

وفي السياسة، كما هو الحال في معظم الأشياء في الحياة، يتطلب التغيير وقتًا – ورؤية طويلة الأمد، وهو ما نعتقد أن هذا الإعلان يوفره. ونحث جميع البرلمانات والبرلمانيين على تبني هذه الرؤية والبدء في عملية التغيير من خلال وضع خطط وطنية مفتوحة لمساهمة الجميع. وفي إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، نلتزم بإجراء مناقشات في برلماناتنا والمشاركة مع مفاوضي حكوماتنا في الأمم المتحدة.

ونحن ممتنون لبرلمان أوزبكستان على جمعنا في هذا النقاش الهام، ونستلهم من التقدم الذي أحرزه البلد في مجال التنمية الاجتماعية والإصلاح الديمقراطي في السنوات الأخيرة. فلنعمل معًا من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي جديد قوي بشأن التنمية الاجتماعية يلائم العصر ويضمن العدالة والسلام للناس في كل مكان.